

في الذكرى الستين لثورة يوليو الناصرية:

الحركة الإسلامية بين المعارضة التاريخية ومسؤولية الحكم.

الدكتور عبد الغني عماد

لم تكن ثورة يوليو حدثاً عادياً في تاريخنا المعاصر، ولم يكن جمال عبد الناصر رئيساً تقليدياً وضابطاً أنجز انقلاباً عسكرياً وحقق بعض الإصلاحات هنا وهناك. في المقابل لم يكن ناصر زعيماً معصوماً لم تقع المسيرة الثورية التي قادها في أخطاء هنا أو هناك.

لكن المقاربة الواقعية والعقلانية لإنجازات ثورة يوليو وقائدها تدفعنا إلى قراءة موضوعية منصفة ورصينة بعيدة عن الانحيازات العاطفية التي تدفع بالبعض إلى تقديس المرحلة أو نمذجتها، أو بالبعض الآخر إلى إدانتها وتكفيرها، تبعاً للأهواء أو المصالح أو الخلفيات الأيديولوجية والسياسية.

دعونا أيها السادة نتوقف قليلاً لنقارن "زمن" ما قبل ثورة يوليو، ما قبل "ناصر"، وزمن "العشرينية" التي سادت فيها الثورة في الخمسينات والستينات من القرن الماضي.

لا يستطيع أي منصف أن ينكر إن زمنه كان زمناً تحررياً بامتياز، فقبله كانت القواعد العسكرية والاستعمار المباشر لبلادنا وأنظمة الحكم التابعة والاستقلالات الواهية، في زمن يوليو تحولت القاهرة إلى

عاصمة الحرية والتحرر للعالم الثالث، فانطلقت حركات التحرر والثورات في اليمن والجزائر والعراق وسوريا وفلسطين وليبيا والسودان وتونس ووصلت رياحها إلى الخليج وأفريقيا وأميركا اللاتينية.

ولا يستطيع أي عاقل أن ينكر إن مصر كانت تعيش تحت خط الفقر، وكان البؤس والظلم والفساد يخيم عليها، ومع يوليو وثورتها حدثت إنجازات كبرى، فكان التصنيع والإصلاح الزراعي والسد العالي ومجانبة التعليم والاستشفاء وتأميم قناة السويس وتمصير الشركات الأجنبية وغير ذلك من الإجراءات التربوية والاجتماعية والاقتصادية التي وضعت مصر على الطريق السريع لدولة عصرية متقدمة.

لا يمكن أن ننسى 2 بالمئة من المصريين امتلكوا 65 بالمئة من أخصب الأراضي الزراعية في مصر، مع ذلك حين أراد إعادة تحديد ملكية الأراضي الزراعية وجد من قال أن هذا مخالف للشريعة واعتداء على الملكية الشخصية، دون أن يسأل أحد كيف استولى هؤلاء على هذه الأراضي وحرموا الفلاحين منها طيلة هذه السنين؟ تماماً كما يحاول اليوم الذين نهبوا ثروات الشعوب في ظل الأنظمة الاستبدادية الحالية أن يبرروا نهبهم حين يدعون بحرمانية المسّ بالملكية الخاصة دون البحث بأصل الثروة؟ ومصدرها؟ وفق شريعة العدل التي تسأل: من أين لك هذا؟

يمكن أن نفهم ببساطة إن القضية التي كان يحملها عبد الناصر كانت تتمثل بمشروع نهضوي متكامل يبدأ ببناء الإنسان الحر، لذلك كان يقول بترابط الحرية السياسية والحرية الاجتماعية، لم تكن العروبة والقومية العربية بالنسبة له شعارات طنانة بقدر ما كانت إنجازات ومعارك طاحنة خاضتها الثورة لتحقيق أهداف محددة، وكما رفض الإنجرار إلى الاقتتال يوم إنقضّ الانفصاليون على مشروع الوحدة عام 1961، قائلاً "ليس المهم أن تبقى سوريا جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة، المهم أن تبقى سوريا". رفض إثر

هزيمة عام 1967 الاختباء وراء شعارات المؤامرة، فأطل على الجماهير متحملاً كامل المسؤولية، مقدماً استقالته واطعاً نفسه بتصرف الجماهير وخدمتها وجندياً في صفوفها. لكن الشعب العربي أعاده في انتفاضة شعبية عارمة، فكان لعودته برنامج اللاءات الثلاث (لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات)، ثم برنامج 30 مارس/ آذار لإزالة آثار العدوان، وفي أقل من سنة كان الجيش المصري قد استعاد بناء قوته وبدأ يخوض حرب الاستنزاف التي أكدت رسوخ المقاومة عند العرب رغم مرارة الهزيمة.

هذا زمنه، عقود قبله وعقود بعد، الهزائم تصبح انتصارات، حكام اليوم يحاسبون من حولهم، يقولون ولا يستقبلون، يمجّدون ويُخلّدون ويُسبّح بحمدهم، ويورثون جمهورياتهم وممالكهم لأولادهم وأحفادهم، ينهبون ثروات البلاد والعباد. ترك عبد الناصر هذه الدنيا ومنزله في القاهرة هو نفسه كما كان بالإيجار قبل الثورة. ولم يكن في حسابه الخاص سوى مصروف آخر راتب شهري، أما أبناءه فقد عاشوا حياةً عادية كبقية أفراد الشعب المصري، دون أية امتيازات. باختصار لقد أحبه شعبه لأنه ببساطة كان واحد منهم ويحبهم بإخلاص.

مع ذلك نحن اليوم أيها السادة في وسط الثورات العربية، ولا أعتقد إن عاقلاً يناقش أو يعترض على ضرورة المراجعة النقدية للفكر السياسي العربي برمته الذي ساد عالمنا منذ أواسط القرن الماضي، وجعل في المحصلة التجربة السياسية العربية سجيئة الأنظمة الاستبدادية وحكم العسكريناريًا في انقلاباتها الشهيرة وأحزابها الخالدة.

المتابع اليوم للمشهد السياسي العربي في سياق الحراك الثوري الذي تضحج به عواصم ومدن وشوارع ، لا يسعه إلا أن يسجل إننا أمام مشهد جديد لم نعهده من قبل، كانت محصلته الأولى أن اخترقت العديد من الحركات الإسلامية أسوار الإقصاء والتهميش والقمع الذي فرض عليها بشكل استثنائي فاق بكثير ما فرض على غيرها من حركات وتنظيمات، إلا أن الأهم إن هذا الحراك الثوري أسقط رؤوساً حاكمة طال استبداد حكمها وكانت تتطلع إلى توريث سلطانها إلى الأبناء وربما الأحفاد وما أورثت الأمة إلا الفساد والتخلف والهزيمة، والأهم أيضاً أن هذا الحراك أعاد الشعوب والسياسة إلى الميادين في مشهد لم يستكمل بعد ولا يزال يشوبه صراع محموم متعدد الأوجه.

دعونا نتحدث بصراحة، لم يتقبل كثير من المثقفين العرب ما آلت إليه مصائر الأمور في الحراك الثوري العربي، بعد ان كانوا مبهورين بحركة شعوبهم وانتفاضتها من اجل الحرية، لمجرد أن هذا الربيع الذي نتحدث عنه أوصل الإسلاميين بالانتخابات إلى السلطة في بلدين عربيين ويطرق الباب بقوة في بلدان أخرى لإيصال تيارات إسلامية مماثلة.

ما خلفية كل ذلك ???

ساد لفترة طويلة رأي بين بعض الباحثين ، روجته مراكز ابحاث امنية، يعتبر أن الحركات الإسلامية، بل الاسلام، عاجزة لأسباب بنيوية ومعرفية عن التكيف مع المنظومة الديمقراطية وبالتالي عن إنتاج هيكلية حزبية مرئية أو ملموسة وعاجزة عن القيام بوظائف سياسية ومنها المشاركة الديمقراطية في الحياة السياسية والقبول بالتعددية بسبب تخندقها في الفخ الايديولوجي، حيث أنها جميعها، على الرغم من بعض التباينات، تهدف إلى إنشاء دولة إسلامية "حكم الله". وبالتالي فإن أي محاولة لتشجيع هؤلاء

للانخراط في النظام السياسي من خلال المشاركة في الانتخابات ستؤدي حسب "برنارد لويس" إلى وضع مشابه لوضع ألمانيا بعد الحرب العالمية الأولى التي وصل فيها الحزب النازي إلى الحكم عن طريق الانتخابات الحرة (النموذج الطالباني والایراني). إلا أن باحثين آخرين يرون خلاف ذلك، إذ استطاعت عملياً بعض الحركات الإسلامية أن تتكيف مع النظام الديمقراطي وأن تتحول إلى قوة طبيعية معارضة في بلدان مختلفة مثال: مصر، تونس، الجزائر، تركيا، لبنان، الأردن، اليمن، المغرب، الكويت وباكستان وان تقدم نموذجاً ديمقراطياً متقدماً في الحكم (النموذج التركي). وهم يعتبرون هذا التكيف دليلاً على مرونة الإسلام كعقيدة وقابلية الإسلاميين على التكيف مع الواقع، لذلك يجب تشجيعهم على الانخراط في الحياة السياسية من خلال العملية الانتخابية.

وبعيداً عن التصنيفات الجاهزة والمعلبة بل وربما المؤدجة للحركات الإسلامية، فإنه من الثابت أنه كلما كانت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حادة ومرافقة مع شعور هذه الحركات بأنها مستهدفة بالقمع، لجأت إلى السرية وإلى الطرح الإيديولوجي الجذري، وإلى العنف. وعلى العكس، كلما كان القمع والاضطهاد أقل ضراوة تجاههم، وكلما كانت الأزمات والظروف السياسية والاقتصادية أقل حدة، لجأت هذه الحركات إلى الانخراط في الحياة السياسية العلنية، وأنشأت بالتالي هيكليات تنظيمية مرئية ومارست وظائف سياسية محددة، معتمدة ما يسمى في لغتها السياسية "فقه المرحلة" أو "الضرورة" والذي يرتب عليها انتهاز الواقعية والمرونة السياسية بدلاً من الطرح التكفيري المتشدد.

نخلص من هذا العرض إلى أن الحركات الإسلامية تنقسم في موقفها من الديمقراطية إلى فريقين: الأول يشارك بنسب مختلفة في الحياة الديمقراطية ويخوض الانتخابات فيها وهو فريق آخذ بالتنامي

والتزايد والثاني يناهض الأنظمة القائمة ويحاربها سياسياً وفي بعض المناطق عسكرياً باعتبارها أنظمة كافرة تعتمد شرائع وضعية. وكلاهما ينظر إلى الديمقراطية باعتبارها نتاج الحضارة الغربية المادية المتناقضة في جوهرها الفكري والفلسفي مع الإسلام. ونقطة الخلاف أن الفريق الأول توصل إلى تبني الخيار الديمقراطي وقام بعملية تأصيل فقهي وفكري له، ليس باعتباره أداة للحد من استبداد الأنظمة القائمة فقط وإنما لاعتباره خياراً لا يتناقض مع ثوابت العقيدة. وهو خيار وضعهم على تناقض تام مع الفريق الإسلامي الأول وادخلهم في سجالات واسعة معه، لكن خصومهم العلمانيين لا يكفون عن اتهامهم بالديماغوجية والمصلحية والتشكيك بصدق تبنيهم للحل الديمقراطي كمنهج للتعامل مع الأطراف السياسية والاجتماعية المتنافسة والمتصارعة داخل كل وطن من الأوطان التي يعملون بها. ويرد هؤلاء (أي الإسلاميين) بالتشكيك بمصداقية الديمقراطية التي سرعان ما تتحول إلى استبداد عندما يلوح بالأفق إمكانية وصول الإسلاميين للحكم.

ودعونا نتحدث أيضاً بصراحة، بعيداً عن عقدة الصراع الناصري الأخواني الذي حبس البعض نفسه في إطاره والذي أصبح ملكاً للتاريخ، فإنه بالقدر الذي أجرت فيه الحركات الإسلامية مراجعات فكرية باتجاه تبني الخيار الديمقراطي والتعددية السياسية، وأقدمت على قطيعة معرفية مع المنهج التكفيري والعنف الدموي في الداخل الإسلامي اقتربت أكثر من الجماهير ومن التيار العروبي الديمقراطي الذي قام أيضاً بمراجعات فكرية بدءاً من الثمانينات وبدأت تيارات شعبية مستقلة منه تعلن قطيعة كاملة مع منظومة الحزب الواحد وأنظمتها الفاسدة، تجسد هذا في مؤتمر الحوار القومي الإسلامي الأول أواسط الثمانينات بمبادرة من مركز دراسات الوحدة العربية ثم المؤتمر الثاني مطلع الألفية الثانية الذي كان لي شرف

المشاركة فيه، والذي شارك فيهما نخبة من كبار مفكري الأمة وقياداتها. وهو توصل إلى صياغة مشروع حضاري عربي يؤكد على المدخل الديمقراطي والتعددية السياسية كخيار مستقبلي للعروبيين والإسلاميين، وقد صدرت الأعمال والدراسات والمناقشات في كتابين من أهم الكتب الفكرية المعاصرة. مع ذلك لا يمكن أن نغفل عن بقايا إرث الحقبة الماضية من حاملي الفكر التكفيرى الإسلامى والاستبدادى القومجى اللذين يلتقيان فى استئلال دماء شعوبهم.

ومع ذلك لا يمكن الإنكار بأنه مع نجاح الإسلاميين فى الثورتين المصرية والتونسية تصاعدت مخاوف التيارات العلمانية من إمكانية سطوة وهيمنة القوى الدينية، ثم تعمقت المخاوف بشأن تبيد بعض المكاسب المدنية والعلمانية المتواضعة التى راكمتها التجربة المدنية للدولة .

والواقع إن التجربة التركية كانت حاضرة كنموذج للحكم يصلح للاقتداء به فى سجلات الإسلاميين مع خصومهم العلمانيين المشككين بصدق التزامهم وتوجهاتهم "المدنية" من جهة، وفى مواجهة مؤسسات الحكم المتشككة بإعلاناتهم السياسية عن التحول نحو المشاركة السياسية السلمية. وعملياً تطلعت شرائح عديدة من الإسلاميين للبحث عن مخرج من المأزق التاريخى للحركة الإسلامية التى عانت من الإقصاء والمطاردة وحملات التشويه وغياب الثقة، وهى فى اجتهاداتها بشأن طبيعة العلاقة بين الدين والدولة تعبر عن نفسها عبر برامج سياسية متقدمة فى خياراتها والتزامها بالدولة المدنية وان اشترط البعض منها المرجعية الإسلامية لهذه الدولة .

كل ما حدث سىصبح ملكاً للتاريخ، الا ان احد لا يستطيع ان ينكر ان الشعوب العربية تجرأت على حكامها الفاسدين و المستبدين وانها اسقطت رؤوسا كبيرة وان الرأى العام العربى اصبح اكثر حضورا وتأثيرا فى

المجال العربي العام، وإذا كان الإسلاميين أكثر استفادة اليوم من من هذا الحراك الثوري العربي فان هذا ليس مبرراً للانقلاب على مسيرة التغيير الديمقراطي التي انجزتها انتفاضات شعبية مليونية عارمة شاركت فيها أطراف وتيارات سياسية متنوعة، بل يجب ان يكون مدعاة لترسيخ هذا التغيير وتحسينه بالمزيد من الحريات والديموقراطية ومدعاة ايضاً للاحزاب العلمانية والليبرالية والقومية لكي تراجع خطابها واساليبها لكي تقدم ما تستطيع به ان تكسب ثقة جمهورها .

الثورات العربية، أيها السادة، أسقطت الكثير من النظريات كما أسقطت عدداً من رؤوس الطغاة والمستبدين الكبار، ولكنها أيضاً كشفت إن الإسلاميين، كما غيرهم، سيكونون في الحكم مختلفون عن الصورة التي كانوا فيها في المعارضة. ذلك إن الانخراط في تدبير الشأن العام سوف يضعهم مباشرة في مواجهة حقائق الواقع وضرورات الإنجاز اليومي، فالجمهور ينظر إلى المتنافسين في الحقل السياسي مع الوقت على قدم المساواة، ويسقط عنهم الحصانة والقدسية والرمزية، وهذا ينطبق على الإسلاميين وغيرهم. لذلك تطرح في مواجهة الإسلاميين العديد من الأسئلة، كيف ستكون سياساتهم في السلطة؟ مع الغرب؟ مع معاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل؟ مع إيران؟ ما موقفهم من الصراع مع الكيان الصهيوني؟ في الواقع لن يجد الباحث كثيراً من الإجابات الواضحة، وخاصة في الدول فازوا بالسلطة فيها، لكن ثمة كلمة تبدو الأكثر حضوراً عند الحديث في مثل هذه المواضيع وهي "التمكين". وهي تلخص المشهد على أولوية التمكين مما وصلوا إليه من مواقع سلطوية وتحقيق إنجازات تنموية وتجربة حكم ناجحة، ثم يصار الحديث فيما بعد عن الأمور الأخرى.

لذلك يبدو "التمكين" وعدم إثارة الغرب عبر الحفاظ على علاقات اقتصادية وسياسية واسعة معه، وطمأنة الشارع العربي المتعدد الانتماءات والأيديولوجيات هي العناوين البارزة والمرافقة للربيع الإسلامي حتى اليوم، وهذا ما يفسر تعدد اللقاءات والزيارات بين المبعوثين الغربيين، والأميركيين على وجه الخصوص، مع اخوان مصر وتونس، والاهتمام الأوروبي بالليبيين والاخوان السوريين واليمنيين.

في هذا الأجواء تدرك إسرائيل أكثر من غيرها حرجة الموقف، فالربيع "الإسلامي" يطوقها، وهي تتابع كيف إن مراكز أبحاث أميركية مؤثرة في القرار الرسمي تنصح بسياسة استيعابية للإسلاميين تدفعهم لاتخاذ المثل التركي نموذجاً. لكن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي أوصى في ختام اجتماعاته الأخيرة بتركيز الجهود مع إدارة الرئيس الأميركي للتخفيف من سداجة الموقف الأميركي تجاه صعود الظاهرة الإسلامية وكذلك بتبنيه الدول الأوروبية لخطورة الموقف. لا شك إنه يحق لإسرائيل أن تقلق، ذلك إنه من الصعب تخيل الشارع المصري هادئاً لو قرر جيشها اجتياح غزة وارتكاب مجازر كما فعل عام 2009. لن يقف اخوان مصر متفرجين على رفاقهم في "حماس" يقتلون تحت القصف الإسرائيلي، وهم بالتأكيد لن يقللوا المعابر أو الأنفاق كما فعل مبارك، ولن يبقى الجولان صامتا صمت القبور في حال وصول الاسلاميين، ولن يبقى الاردن على ما هو عليه، بل سنكون أمام مشهد آخر، مختلف تماماً.

رغم هذا القلق الإسرائيلي تراهن الولايات المتحدة على أن يكون الربيع الإسلامي "حائط سد" أمام المد الإيراني، وخطوة نحو "التطويق" تهدم الهلال الشيعي"، والواقع إن الطرفين الاخواني والإيراني لطالما كرسا نوعاً من التفاهم في السياسة الخارجية المناهضة للهيمنة الأميركية وإسرائيل كانت قاعدته حماس،

على رغم تشكيك واعتراض التيار السلفي، إلا أن سوريا و"ربيعها" حطم كل التفاهات وغير الكثير من التحالفات، وقد تمثل ذلك في ابتعاد حماس المحسوب عن الحلف الإيراني - السوري.

- تحديات أخرى على طريق التمكين:

إلا أن تحديات كثيرة تنتظر الإسلاميين كونهم المستفيد الأبرز من هذه الثورات "انتخابياً" حتى الآن - أول هذه التحديات الانتقال من السرية إلى العلنية حيث اعتادوا العمل بعيداً عن القواعد المؤسسية الناظمة لعمل الأحزاب، مع ما يترتب على العمل السري من أمراض تتعلق بالبنية التنظيمية والخطاب وأساليب العمل.

- وثاني هذه التحديات تتعلق بتطوير الخطاب الفكري والايديولوجي، ذلك أن مرحلة ما قبل الثورات ليست كما قبلها، ومرحلة التواجد في مواقع سلطوية ليست كما هي الحال في مواقع المعارضة، إنهم اليوم مطالبون بنوع جديد من الخطاب والبرامج من النوع الذي يحقق إنجازات تقدمية ملموسة وإلا فسوف يخسرون شرائح كبيرة ممن راهن عليهم.

- وثالث هذه التحديات يتعلق في التمييز بين الديني والسياسي، إذ لا يكفي أن تعلن هذه الحركات عن تأسيس أحزاب سياسية، ذلك إن منطق الحزب السياسي والجماعة الدينية يختلفان من حيث المنهج والذهنية والأهداف، والتجربة العربية الإسلامية إلى حد ما لا تزال قيد الاختبار.

- ورابع هذه التحديات يتعلق بإدارة العملية الديمقراطية داخل هذه الأحزاب، ذلك إن هذه الحركات بسبب استهدافها من الأنظمة أجلت الكثير من الاستحقاقات الداخلية، وتحت وطأة القمع الخارجي تمتعت ببنية

متماسكة، واعتمدت على ثقافة الطاعة وعلى نوع من العلاقة الأبوية بين الأجيال، الأمر الذي عطل منظومة الحراك والترقي التنظيمي. ما لم يحدث تجديد في البنى التنظيمية والحركية يتقاطع مع الأفكار التي طرحت في سياق الثورات العربية حول الحريات والمشاركة والديموقراطية والشورى، فسوف تشهد بعض هذه الحركات إشكاليات داخلية عميقة، شهدنا بعض بوادرها بخروج بعض الانتقادات إلى العلن وانشقاق بعض القيادات الشهيرة.

خلاصة القول إن مستقبل الحركات والأحزاب الإسلامية والتحولات التي ستطالها يتوقف على الحصاد والإنجازات التي تفضي إليها التجربة وعلى الشكل الذي سوف تؤول إليه الدولة العربية في عهدة التغيير الثوري الحاصل.